

ان لا يغسل معه ثوبا اخر طاهر او يتزرع من  
يصيبه من غسله وينبغي العفو عن مثله هذه  
الغسالة بالنسبة للثوب وان لم تنزل عين  
النجاسة المعفو عنها ويصير ذلك كالبلية الباقية  
في الثوب بعد العفو يعني عنها بالنسبة الي  
الثوب ولو غسل النجاسة المعفو عنها ثم  
وقع منها قطرة على الماء قليل تجسر  
يكون حكمه حكم الاصل حتى لو اصاب شيئا  
عفى عنه لم لا يحتمل العفو تبع الاصله والظاهر  
الاول وهو على هذا فهو فرع زاد على اصله ويرجع  
لقاعدة ان المتولد من المعفو عنه لم يعفى عنه  
ولو تجسر ريقه بالدم ثم ابيض ويزق لا يعفى  
عنه انتهى بحرفي انتهى شريفي وقوله فلا بد

من

من معالجته حتى يزول تقدم عن سم تقييده  
بما اذا اريد تطهيره من الدم بخلاف ما لو اريد  
تنظيفه من الاوساخ فانه لا يجب معالجته بالدم  
حتى يزول انتهى وفي قول على الجلاله ما نصه  
تنبيهه في اريد غسل نجس معفو عنه كطين  
الشارع وجب فيه ما في غيره ومنه التسع  
والتراب في نحو كلب انتهى هذا كله بالنسبة  
لما اذا كان النجس المعفو عنه في الثوب ونحوه  
اما اذا كان في البدن والماكن فهل ياتي فيها  
التفصيل السابق في الثوب ام لا لم اجد في  
ذلك نصا لكن قرر شيخنا حفظه الله تعالى  
ان القياس اثبات ذلك فيهما ايضا لانهما  
مغسولان كالثوب وفي حاشية الجمل رحمه الله